

Asli ve Feri İrab Arasında Fiili Muzari

Parsing The Present Tense Between The Original And The Secondary Verb

ÖZET

Arap dilinin en önemli özelliklerinden biri de mureb olmasıdır. İrab sayesinde, birden fazla anlamı olan kelimeden ne kastedildiği daha iyi anlaşılmaktadır. Bu nedenle nahiv neredeyse irabtan ibarettir. Muzari fiil, nahivcilerin ittifakı ile mureb olması sayesinde mazi ve emirden ayrılmaktadır. Ancak gramerciler onu mureb kılan sebebin ne olduğu konusunda görüş ayrılığına düşmüşlerdir. Bu araştırmanın önemi, fiili muzarinin irabın ferî olduğu ve onu isme hamletme görüşünün, irab kavramının anlamını daralttığı ve onu ismin özelliklerinden biri haline getirdiği; muzari fiilinin asli iraba sahip olduğu görüşü ise isim ve fiili içerecek şekilde anlamını genişlettiğindedir.

Bu makalede nahivcilerin konu ile ilgili görüşlerine ve çıkarımlarına ışık tuttum. Bunu yaparken her ekolün delillerini, asli kaynaklarından almada ve tartışılmasında ve her birine yöneltilen en önemli itirazların belirtilmesinde, onlardan en çok tercih edileni açıklamada tarihsel betimleyici bir yol takip ettim. Konuyla güçlü bir bağ ile bağlı olması nedeniyle Arap gramerindeki asli ve ferî kavramları da açıkladım.

Anahtar Kelimeler: İrab, Asli, Feri, Muzari

ABSTRACT

One of the most important features of the Arabic language is that it is parsed (Mu'araba). By parsing, the intent is clear from the word that has more than one meaning, so the grammar is almost a parsing. The present tense was distinguished from its two parts because it is prased (Mu'arab), according to the agreement of the grammarians, but they differed in looking at the reason that made it prased (Mu'arab). The importance of this research lies in the fact that saying that the inflection of the present tense is sub-par and applying it to the noun narrows the concept of inflection and makes it one of the characteristics of the noun, and with its originality it expands its concept to include the noun and the verb.

In it, I shed light on the opinions of grammarians and their inferences in this matter. Following the historical descriptive approach in laying out the evidence for each doctrine from its original sources, discussing it and mentioning the most important objections that were directed to each one of them, and stating the most correct of them, as well as exposed to the concept of origin and branch in Arabic grammar due to its strong attachment to the subject.

Keywords: syntax, origin, branch, present tense.

Suheyb Muhammedoğlu¹ 

How to Cite This Article

Muhammedoğlu, S. (2023). "Asli ve Feri İrab Arasında Fiili Muzari" International Social Sciences Studies Journal, (e-ISSN:2587-1587) Vol:9, Issue:108; pp:5818-5822. DOI: <http://dx.doi.org/10.29228/sss.68354>

Arrival: 15 January 2023
Published: 28 February 2023

Social Sciences Studies Journal is licensed under a Creative Commons Attribution-NonCommercial 4.0 International License.

إعراب الفعل المضارع بين الأصلية والفرعية تمهيد: الإعراب والبناء

كما هو معلوم أنه ليس في كلام العرب كلمة لا معربة ولا مبنية، فالأقسام الثلاثة من الكلمة (الاسم والفعل والحرف) لا تخرج من أحدهما لأن القسمة العقلية تقضي بهذا التقسيم الثنائي (المعرب-المبني)، وهما من المصطلحات المهمة التي لا يمكن فهم النحو العربي بدون الوقوف عليهما، فالأسماء معظمها معربة إلا ما ضارعت الحرف، والحروف كلها مبنية، والمضارع من الأفعال معرب إلا إذا اتصلت به نون النسوة أو نونا التوكيد، والماضي مبني، والأمر فيه خلاف، وما هو الإعراب وهل فيه خلاف هذا ما نحن بصدد الحديث عنه إجمالاً لنقف على ماهيته وخلاف العلماء فيها: الإعراب لغة: يطلق على عدة معانٍ، منها:

البيان: أعرب الإنسان عما في نفسه، إذا أبان عنه، أو التحسين: أعربت الشيء؛ أي: حسنته، أو التغيير: عَرَبْتُ معدة الرجل إذا تَغَيَّرَت (الإزهرى، 2000م: 56/1).

وإصطلاحاً: اختلف النحاة في معنى الإعراب، وفيه مذهبان: الأول: أنه لفظي، اختاره ابن مالك وعزاه إلى المحققين، فقال في تعريفه: "ما جيء به لبيان مقتضى العامل من حركة أو حرف أو سكون أو حذف" (ابن مالك، 1990م: 33/1).

والثاني: أنه معنوي؛ وليست الحركات إلا دلائل عليه، فقالوا في تعريفه: "تغيير أو آخر الكلم لاختلاف العوامل عليها لفظاً أو تقديراً" (ابن عصفور، 1998م: 31/1). والمراد بلفظاً: نفس الحركات الثلاث (الضمة، والفتحة، والكسرة)، وتقديراً: ما نوي من تلك الحركات، في نحو: الفتى، فالحركات الثلاث مقدرة عليه لتعذر ظهور الحركات على الألف (الإزهرى، 2000م: 56/1).

ويلاحظ الصلة القوية بين المعنى اللغوي والإصطلاحى للإبانة غاية الإعراب عند النحاة، وهي أهم المعاني اللغوية للإعراب، وليست الإبانة إلا تحسين الشيء من خلال إظهاره على وجهه الصحيح وهذا هو ثاني اثنين من المعاني اللغوية، وثالث الثلاثة هو ما نص عليه النحاة الذين عرّفوا الإعراب بأنه تغيير أو آخر الكلم، فلم يخرج المعنى الإصطلاحى عن المعاني اللغوية.

الأصل والفرع في اللغة العربية

للأصل والفرع في النحو العربي عدة معاني فقد يطلق الأصل على ما يستحقه الشيء بنفسه، وقد يراد به ما هو مجرد من العلامة، وقد يطلق على الأكثر تارة والأقدم تاريخياً تارة أخرى، وعلى غيرها من المعاني، ويكون الفرع بخلافه (الملخ، 2001م: 75).

¹ Dr., Diyarbakır, Türkiye.

وأصل الاستحقاق في النحو العربي أكثر الأنواع شيوعاً، وهو الذي يزعم النحاة أنه لا يُعَلَّل؛ لأن التمسك بالأصل يستغني عن الإتيان بالدليل (الأبجاري، 2002م: 481)، وهو على ثلاثة أضرب:

- 1- أصل البناء: ذهب أكثر النحاة إلى أن البناء أصل في الأفعال وفتح في الأسماء، إلا طائفة من الكوفيين لم يرضوا بذلك فقالوا: إن الأصل في الأفعال الأعراب والبناء معاً (أبو البقاء العكبري، 1986م: 153).
- 2- أصل العمل: يرى النحاة أن العامل بحق الأصل هو الفعل، وكل ما سواه من الاسم والحرف محمول عليه، ودونه في الرتبة لأن الفرع دون الأصل درجة وعملاً، ويجمل ابن يعيش ذلك بقوله: "أصل العمل إنما هو للأفعال، وإذا علم ذلك، فليُعلم أن الفروع أبداً تنحط عن درجات الأصول" (ابن يعيش، 2001م: 78/6).
- 3- أصل الإعراب: يكون الإعراب بالضمّة والفتحة والكسرة إعراباً بالأصل، ويقابلها الإعراب بالفروع وهي الحروف وحركات النيباء، وما نحن بصدد الحديث عنه من هذا القبيل؛ أي هل الفعل المضارع معرب أصالة أم محمولاً على الاسم؟ وبناء عليه يتغير ماهية الإعراب، وللنحاة خلاف في أصالة الإعراب في الأسماء وأصالة البناء في الأفعال، ولشدة تعلق هذه المسألة بموضوع بحثنا كان لزاماً علينا التطرق إليه.

الإعراب أصل للأسماء

ذهب البصريون إلى جعل الإعراب أصلاً في الأسماء، والبناء أصلاً في الأفعال (المبرد، 1994م: 1/2- ابن السراج، 1996م: 50/1- الزجاجي، 1979م: 69- الرماني، 1415هـ: 117)، وخالفهم الكوفيون في ذلك بجعل الإعراب أصلاً في الأفعال أيضاً، فاعتل البصريون لمذهبهم بأن الأسماء هي التي يتصور فيها الفاعلية والمفعولية والإضافة، دون الأفعال والحروف؛ لذا كان مختصاً بالأسماء للفصل بين معانيها الإعرابية (الباقولي، 1990م: 188)، فقال الرّجّاجي: "قال الخليل وسيبويه وجميع البصريين: المستحق للإعراب من الكلام الأسماء، والمستحق للبناء الأفعال والحروف، هذا هو الأصل" (الزجاجي، 1979م: 77)، غير أنّ فُطْرُباً خالفهم عندما ذهب إلى أن الإعراب لم يدخل الكلام دلالة على المعاني التي تتعثر الألفاظ وتفرقاً بينها، وإنما للوقف والوصل، ففي الوقف يُلْزَمُ إسكان الكلمة، وفي الوصل يُلْزَمُ تحريكها، وهكذا سكون وحركة متتاليتان لا اعتدال الكلام.

واستدل فُطْرُبٌ لما ذهب إليه بأنّه يوجد في كلام العرب أسماء تتفق في الإعراب وتختلف في المعنى، وهناك أسماء تختلف في الإعراب وتتفق في المعنى، فقد نقل لنا الرّجّاجي رأي فُطْرُبٍ قائلاً: "هذا قول جميع البصريين إلا فُطْرُباً فإنه عاب عليهم هذا الاعتلال، وقال: لم يُعرب الكلام للدلالة على المعاني، والفرق بين بعضهما؛ لأننا نجد في كلامهم أسماء متفقة في الإعراب مختلفة في المعاني... وإنما أُعْرِبَت العرب كلامها؛ لأنّ الاسم في حال الوقف يلزمها السكون للوقف، فلو جعلوا وصله بالسكون أيضاً لكان يُلْزَمُ الإسكان في الوقف والوصل...". (الزجاجي، 1979م: 70-71).

ويستدل نحاة البصرة بدليل آخر تأييداً لمذهبهم، وهو أنّ الأفعال يُعَدُّ عوامل بإجماع النحاة، فالقول بإعرابها يلزم القول بإيجاد عوامل لها؛ لأنّ كل مُعْرَبٍ يحتاج إلى مُعْرَبٍ، وهي ليست بأحق من عواملها بالإعراب، أي العامل في الأفعال يحتاج أيضاً إلى معرب يعربها، وهكذا دواليك، وهذا بين الفساد؛ لذا وجب القول ببناء الأفعال (الزجاجي، 1979م: 77-78) وفي هذا يقول المبرد: "وكان حدها ألا يُعرب شيء منها؛ لأن الإعراب لا يكون إلا بعامل. فإذا جعلت لها عوامل تعمل فيها لزمك أن تجعل لعواملها عوامل، وكذلك لعوامل عواملها إلى ما لا نهاية. فهذا كان حدها في الأصل" (المبرد، 1994م: 80/4) لأنه يؤدي إلى التسلسل الذي لا نهاية له، والتسلسل باطل فيقول بإعرابها، وفيه دليل على مدى تأثير النحاة بأهل الكلام.

ومما استدلت البصريون به أيضاً هو "أنّ الأصل عدم الإعراب، لأنّ الأصل دلالة الكلمة على المعنى اللازم لها، والزيادة على ذلك خارجة عن هذه الدلالة، وإنما يُؤْتَى بها لتدلّ على معنى عارض، يكون تارةً ويفقد تارةً، والمعنى الذي يدلّ عليه الإعراب كونه الاسم فاعلاً، أو مفعولاً، أو مضافاً إليه؛ لأنّه يفرّق بين هذه المعاني، وهذه المعاني تصحّ في الأسماء ولا تصحّ في الأفعال، فعلم أنها ليست أصلاً، بل هي فرعٌ محمول على الأسماء في ذلك" (أبو البقاء العكبري، 1986م: 154).

واحتجوا أيضاً بأن أكثر الأسماء معربة وقليل منها مبنيٌّ، والأفعال بخلافها الماضي والأمر منها مبنيان، والمضارع معرب؛ لذا كان الإعراب أصلاً في الأسماء، والبناء أصلاً في الأفعال (أبو حيان، د.ت: 122-123)، ومثل هذا لا يعتمد عليه، فكم من أصول قليلة، وفروع كثيرة، فلا عبرة في القلة والكثرة في مسألة الأصل والفرع.

مذهب الكوفيين:

ليس هناك خلاف بين المذهبين في كون الأصل في الأسماء الإعراب، ولكنهم اختلفوا في الفعل، فنحاة الكوفة رأوا أن الإعراب أصل في الأفعال والأسماء معاً، واحتجوا لما ذهبوا إليه بأن الأفعال تتعدد معانيها كالأسماء بين الحاضر والماضي والاستقبال، وبين النفي والإيجاب، والنهي والأمر فكانت مستحقة للإعراب (الزجاجي، 1979م: 81- أبو البقاء العكبري، 1986م: 154)؛ "وذلك لما يدخلها من المعاني المختلفة لوقوعها على الأوقات الطويل المتصلة المدة" (الزجاجي، 1979م: 80). ومن الأمثلة التي أتى بها نحاة الكوفة دليلاً لمذهبهم قولهم: لا تأكل السمك وتشرب اللبن بالجزم نهي عنهما، وبالنصب نهي عن الجمع بينهما، وبالرفع نهي عن الأول وإباحة الآخر (السويطي، 1992: 44/1- أبو حيان، د.ت: 123).

ولم يقتصر الأمر على المذهبين السابقين بل ظهر مذهب آخر يدعي أن الفعل معرب لذاته، والاسم لغيره؛ فكان الفعل أحق بالإعراب من الاسم (أبو حيان، د.ت: 122)، فهو على نقيض ما ذهب إليه البصريون، ولا أستبعد أن يكون أصحاب هذا المذهب قد تأثروا بالمحدثين الذين قسموا الحديث إلى الصحيح لذاته والصحيح لغيره وكذلك الحديث الحسن، فأخذوا منهم هذا المصطلح، فلما احتاج الاسم إلى الإعراب للتفريق بين المعاني التي تعنونه كان معرباً لغيره، وأما الفعل فقد كان معرباً لا لمعنى زائد عن ذاته فكان معرباً لذاته أي أصالة.

ويعقب أبو المكارم على هذه المسألة بقوله: "ومن الواضح أن المنطلق الذي بدأ منه أصحاب كل اتجاه من هذه الاتجاهات الثلاثة هو البحث عن العلة، والبحث عن العلة غائية أو سببية مسألة أخذت طابعاً ميتافيزيقياً تحت إلهام الأفكار الفلسفية والمنطقية، الأمر الذي نأى عن رعاية الواقع اللغوي" (أبو المكارم، 2010م: 67)، وهو بهذا يدعو إلى تجاوز هذه المسألة التي يعتبرها قضية ذهنية لا فائدة فيه في التععيد النحوي.

وقد أحيا إبراهيم أنيس في كتابه (من أسرار اللغة) رأي فُطْرُبٍ في الإعراب بإعادة كلامه، فقال: "ليس للحركة الإعرابية مدلول، لم تكن الحركات الإعرابية تحدد المعاني في أذهان العرب القدماء كما يزعم النحاة، بل لا تعدو أن تكون حركات يحتاج إليها في الكثير من الأحيان لوصل الكلمات بعضها ببعض" (أنيس، 1987: 237). ويستدل أيضاً لما ذهب إليه بعدم وجود علاقة بين معاني الكلام وحركات الإعراب بأنه لو قرأنا خبراً صغيراً على شخص ليس له أي علاقة بالنحو لرأينا أنه فهم معناه، مهما تلاعنا بالحركات الإعرابية في جعل المفعول مرفوعاً والفاعل منصوباً. (أنيس، 1987: 242).

ويُردّ عليه بأن هذا صحيح وقد التبس الأمر هنا عليه ونسي أنّ النحاة يقرّون بأنّ هناك جملاً لا لبس فيها ولا حاجة لها إلى الإعراب، ولكن تعرب قياساً على الجمل التي تلتبس ولا يمكن فهمها إلا بالإعراب واطراداً للحكم، فبطل استدلاله، وأما إعادته لكلام فُطْرُبٍ في أنّ الإعراب لم يكن إلا لتوصيل الكلمات ووقفها فلا يخفى فساده على أحد؛ ولم نجد أحداً من النحاة ردّاً على فُطْرُبٍ كلامه هذا، لعله تراجع عنه، أو أهمله علماء عصره لظهور بطلانه عندهم، فالرّجّاجي ذكر كلامه دون رد، وكذلك أبو حيان. (أبو حيان، د.ت: 124).

وخلص المسألة أنّ العلة المعتمدة لدى البصريين والكوفيين هي التفريق بين المعاني المختلفة للكلمة بالحركات الإعرابية، ولكن مع اختلاف في النظر إلى مفهومها، فقد جعله نحاة البصرة للتفريق بين الفاعلية والمفعولية والإضافية، بينما توسّع نحاة الكوفة في النظر إلى مفهومها ليشمل كيفية أداء الفعل لمعناه وطريقة الخطاب ونوعه. (المهيري، 1993م: 61).

إعراب الفعل المضارع

لا خلاف بين البصريين والكوفيين على بناء الفعل الماضي، ولكن اختلفوا في إعراب الفعل المضارع هل أُعْرِبَ أصالةً على مذهب الكوفيين أم تبعاً للاسم؛ لمضارعه له على مذهب البصريين؟ كما اختلفوا في فعل الأمر أهو مبني كما يقول البصريون أم معرب كما يقول الكوفيون؟ (الزجاجي، 1979م: 77- ابن عسّور، 1998م: 476/4- الأشموني، 1955م: 113/1).

أولاً: رأي البصريين.

اتفق النحاة على إعراب الفعل المضارع، ولكن اختلفوا في السبب الذي جعله معرباً، أهو معربٌ أصالةً لذاته أم فرعاً لغيره لعلّة جامعة بينهما (الأنباري، 2002م: 434).

رأى نحاة البصرة في الشبه بالاسم علة وجيهة في مجيئه معرباً فاتخذوا في البحث عن وجه الشبه بينهما، ومنها: الوجه الأول: صلاحية الفعل المضارع للحال والاستقبال في نحو قولهم: زيد يذهب، ولتخصيصه للاستقبال يسبق ب: سوف، أو السين، نحو: سيذهب، سوف يذهب، فاخص بهما بعد الشبوح، كما تقول في الاسم: مررت برجل، صلّح لكل الرجال، فإذا دخلت عليه حرف التعريف، وقلت: مررت بالرجل اخصت بعد أن كان شائعاً، وتعين لشخص بعينه، فمن هنا حصل وجه الشبه بين المضارع والاسم.

والوجه الثاني: جواز دخول اللام على المضارع دون الماضي والأمر وحرف اللام خاص بالأسماء، نحو قوله تعالى: (إن ربك ليحكم بينهم) (سورة النحل، 124)، فدخوله على الفعل المضارع دليل على أنه يضارع الأسماء، وبهذا الوجه استدل سيبويه. (سيبويه، 1988م: 14/1).

والوجه الثالث: جواز مجيء الفعل المضارع وصفاً لاسم نكرة، نحو قولهم: رأيت شاباً يعمل، أي: شاباً عاملاً، هذه هي الأوجه الثلاثة التي استدلت بها نحاة البصرة (المبرد، 1994م: 80/4-81)، ومن هؤلاء ابن السراج (ابن السراج، 1996م: 146/2)، والزرّاجي، ومن المتأخرين الرضي. (الزرّاجي، 1979م: 80- الرضي، 1998: 11/4).

وقد أضاف الأنباري وجهاً رابعاً بتشبيه الفعل المضارع باسم الفاعل في حركاته. (الأنباري، 1957م: 27).

ويلخص استدلال البصريين في ثلاثة مجالات (أبو المكارم، 2010م، 94-97):

الأول: التشبيه اللفظي، فهو يشبه اسم الفاعل في حركاته وسكناته.

الثاني: التشبيه المعنوي. فهو يشبه اسم الفاعل في الشبوح والخصوص.

الثالث: التشبيه الاستعمالي. فإن كليهما تدخل عليه لام الابتداء.

ومن أهم الاعتراضات الواردة على أدلة البصريين:

1- أنه لا عبرة بدخول حرف اللام في الشبه؛ لدخولها بعد أن استحق الفعل المضارع الإعراب؛ لتخصيصه بالحال، لا لنقله من البناء إلى الإعراب، كما أن الاسم معرب قبل دخول السين وسوف عليه وبدخولهما اختص بالاستقبال (السيوطي، 1992: 54/1)، وهذا اعتراض وجيه.

2- أنه لا علاقة لهذه المشابهة بالإعراب، فهي بمعزل عن غاية مجيء الإعراب، فلو كانت هذه المشابهة سبباً لإعراب المضارع لكان الماضي أولى بالإعراب منه، وذلك أن الماضي إذا جاء مجرداً من قد كان مبهماً في قرب المضي وبعده، وباقتران قد اخصت القرب، فهذا يشبه شبوح المضارع حين وروده مجرداً من السين وسوف، واختصاصه بالاستقبال بدخولهما عليه، وكذلك الأمر في لام الابتداء التي شارك المضارع الاسم في دخولها عليه دون قسيميها (الماضي، والأمر)، يقاومها في الماضي تاء التأنيث فهي تتصل بأخر الماضي كاتصالها بأخر الاسم، ويقاوم لام الابتداء أيضاً دخول مذ ومنذ على الماضي والاسم دون المضارع. فحصل بذلك المساواة بين الماضي والمضارع في مشابهة الاسم هذا باللام والماضي بالتاء ومذ ومنذ (ابن مالك، 1990م: 34/1).

3- أنه لا عبرة بالتشابه اللفظي أي شبه المضارع لاسم الفاعل في الحركات والسكون؛ لأن الماضي غير الثلاثي شريكه فيها، والماضي الثلاثي أيضاً يتحد في وزنه المصدر والصفة أو يقاربهما، فالإتحد، نحو: طلبت طلباً، غلبت غلباً، فرّح فرحاً، وأشهر فهو أشهر، وأما المقاربة، نحو: حسب حسباً، كذب كذباً، ولا شك في أن التوازن في هذا النوع أكمل منه في: يكتب فهو كاتب (ابن مالك، 1990م: 35/1).

ثانياً: رأي الكوفيين

خالفوا البصريين (الأنباري، 2002م: 434)، وذهبوا إلى أنّ هذا الفعل معرب لأنه دخلته "المعاني المختلفة والأوقات الطويلة" (الأنباري، 2002م: 434) فقالوا إن الإعراب أصل فيه، وهذه المعاني المختلفة تتوارد عليه بسبب اشتراك الحروف التي تدخل عليه، نحو: لا تذهب، بالرفع يُسْتَدَلُّ على النفي، وبالجزم يُسْتَدَلُّ على النهي، وكذلك قولهم: لا تأكل السمك، وتشرب اللبن، بجزم فعل: تشرب يُسْتَدَلُّ على أن الواو للعطف، وينصبه يُسْتَدَلُّ على أن الواو للصراف، وقولهم: ما بالله حاجة فيظلمك، ففي رفع فعل: يظلم دليل على أن حرف الفاء للعطف، وفي نصبه دليل على أن حرف الفاء للسببية، وكذلك قولهم: ليضرب بالجزم يختص المعنى للأمر، وبالنصب يختص المعنى للتعليل، وهكذا دواليك؛ لذلك أعرب المضارع أصالة، وقيس ما لم يلتبس على ما التبس فيه معنى بمعنى طرداً للباب، كما أُعْرِبَ الاسم الذي لا يلتبس فيه المعنى ويمكن فهمه بلا إعراب قياساً على الاسم الملتبس طرداً للعلّة؛ لأنه "قد بطرد في الأكثر الحكم الذي ثبتت علته في الأقل كحذفهم الواو في تعدّ وتعدّ وأعد، لحذفهم لها في يعدّ" (الرضي، 1998: 13/4).

ومما استدلت به الكوفيون أيضاً هو أن الفعل المضارع يصلح للأزمنة المختلفة: من الاستقبال والحال والماضي، نحو: لن يضرب غداً، يضرب الآن، ولم يضرب أمس. (السيوطي، 1992: 54/1).

وقد عدّ ابن مضاء علل نحاة الكوفة والبصرة في إعراب الفعل المضارع من العلل الثواني التي لم تقطع بصحتها ولا فسادها، تحتل الصحة والفساد (ابن مضاء، 1947: 154).

ثالثاً: رأي السهيلي.

وقد خالف السهيلي نحاة البصرة والكوفة وهاجم عللهم وزعم أنّها مخالفة للطبع ومرفوضة من العقل، وادعى أنّ العلة في إعراب الفعل المضارع هي تضمنه معاني الاسم بالحروف التي في أوائله الدالة على المتكلم والمخاطب والغائب؛ لذا استحق الإعراب الذي هو من خاص بالاسم كما أنّ الاسم إذا تضمن معنى الحرف استحق البناء، وهو بهذا يتفق مع البصريين في أنّ المضارع معرب لمضارعه الاسم، وإن خالفهم في جهة التشبيه (السهيلي، 1992: 55).

رابعاً: رأي ابن مالك.

وقد بيّن ابن مالك أنّ المعاني التي يمكن أن تعرض للكلمة بعد التركيب تشمل معنى الفاعلية والمفعولية والإضافة، وكذلك تشمل في كون الفعل المضارع مأموراً به أو مستأنفاً أو معطوفاً أو علة؛ لذا افتقر إلى الإعراب؛ لأنه تتعاقب معانيه على صيغة واحدة، "والاسم والفعل المضارع شريكان

في قبول ذلك مع التركيب، فاشتركا في الإعراب" (ابن مالك، 1990م: 34/1)، إلا أنه فرّق بين الاسم والفعل المضارع من حيث أن الفعل المضارع عند اللبس يمكن تقدير اسم مكانه لبيان المراد منه، أما الاسم فعند الالتباس بالإعراب واجب عليه ولا محيص عنه لعدم وجود ما يمكن تقديره بدلاً عنه فلا مفرّ له عن الإعراب؛ لذا تفاوت احتياجهما إلى الإعراب قوة وضعفاً، فكان الاسم أصلاً في الإعراب، والمضارع فرعاً، ثم يعقب قائلًا: "والجمع بينهما بما ذكرته أولى من الجمع بينهما بالإبهام والتخصيص، ولأم الابتداء، ومجازاة المضارع اسم الفاعل" (ابن مالك، 1990م: 35/1) ودفاعاً عن استدلاله رأى أن هذا القياس الشكلي بين الاسم والفعل المضارع بمعزل عن العلة التي أعرب الاسم لأجلها (ابن مالك، 1990م: 34/1).

وبهذا يحاول ابن مالك أن يجمع بين المذهبين أخذاً بمذهب البصريين في القول بأن الإعراب أصل في الاسم، وفرع في الفعل، وموافقاً للكوفيين في العلة التي اقتضت إعراب الفعل المضارع، وهي أنّ المضارع مثل الاسم في احتياجه إلى الإعراب لاعتباره معاني متعددة في صيغة واحدة، لا لمضارعه الاسم من حيث القياس الشكلي.

والحاصل من هذا أن تعليل البصريين يقابله تعليل الكوفيين، وأما ابن مالك فقد استدلل بتعليل الكوفيين موجّهاً إياه توجيه البصريين للوصول إلى القول بأصالة الإعراب في الأسماء وفرعيته في الأفعال وقد علّل ذلك بعدم إمكانية استغناء الاسم عنه، وقلة احتياج الفعل إليه لإمكانية تقدير اسم في مكان الفعل عند الالتباس مع اشتراكهما في العلة، وبهذا نراه قد مال إلى مذهب البصريين رغم مخالفته لهم في التعليل، وقد تكلف في ذلك؛ لأنه لا علاقة لإمكانية الاستغناء وعدمه من مسألة أصالة الإعراب في الاسم وفرعيته في الفعل، فقد استحق الإعراب لعدة واحدة، فليس هناك داع إلى جعل أحدهما فرعاً لآخر لاشتراكهما في سبب الإعراب، فالقول بقلة احتياج الفعل إلى الإعراب لإمكانية معرفة موقعه الإعرابي بتقدير اسم بدلاً عنه لا يقوى دليلاً على جعله فرعاً للاسم في الإعراب لأن الفرع غالباً ما يكون بخلاف الأصل، وإلا فهناك كثيرٌ من الأسماء يمكن معرفة مواقعها الإعرابية بدون العلامة الإعرابية، وإزالة اللبس عن معاني الفعل بطرق أخرى لا يُقَلَّل من شأن الإعراب في الأفعال ولا يحط من درجته، فكم من اسم يزال اللبس عنه بقرائن سوى الإعراب! والحق أن نظرية الأصل والفرع في النحو العربي بحاجة إلى قواعد تضبطها وتنظمها.

خامساً: آراء النحاة المعاصرين

1- المخزومي: ادعى بأنّ الفعل المضارع ليس بمعرب خالف بذلك ما اتفق عليه النحاة، ورأى أن اختلاف أواخر الفعل المضارع كاختلاف أواخر الفعل الماضي في أنه لا يدل على المعاني الإعرابية؛ أي الاختلاف لا يعني إعرابه، إنّما لتخصيص المضارع للماضي بحرف لم، فيسكن آخره، وللمستقبل بحرف لن (الكرواني، دت: 31) وغيره فيفتح آخره، ويتجرده عن النواصب والجوازم يكون للحال والاستقبال ويضم آخره، إلا أنه أغفل عن تخصيص المضارع للمستقبل بـ السين وسوف مع بقائه مضموماً، أقول: وهذا ما جعل الكوفيين يعربون الفعل المضارع لأنه دخله المعاني المختلفة والأوقات الطويلة، فهو بهذا رفض استدلال البصريين بالتشابه بين الاسم المضارع؛ وأخذ أدلة الكوفيين لا للاستدلال على إعراب الفعل المضارع بل للاستدلال على بناء المضارع.

2- عبد الرحمن أيوب: يرى في جعل النحاة مضارعة الفعل للاسم علة لإعرابه- أنه نتيجة تأثرهم بالفلسفة اليونانية التي تجعل من الذوات أهم الموجودات (الأسماء)، وتلبها في الأهمية الأحداث (الأفعال)، ثم العلاقات (الرابط أو الحرف) وهي ضعيفة لا قيمة لها؛ لذا ارتفع الفعل الذي شابه الاسم فأصبح معرباً وقد اكتسب منه القوة، كما أنّ الاسم القوي لما شابه الحرف فقد من قيمته فصار مبنياً (أيوب، دت: 28-29). ورأيه هذا قائم على القول بأنّ التقسيم الثلاثي للكلمة في النحوي أخذ النحاة من الفكر اليوناني وفلسفة أرسطو في الكون.

3- أبو المكارم: يدعو إلى إخراج هذه المسألة من دائرة البحث النحوي؛ لبعدها عن الواقع اللغوي وتحليله، وتركيزها على التأمل العقلي الذي يظهر قيمة القدرات العقلية للنحويين؛ ولأنها محاولة للبحث عن العلة الغائية واستكناهاها" (أبو المكارم، 2010م: 98).

4- المهيري: لا يستبعد أن تكون اللغة العربية سائرة في طريقها للتخلي عن إعراب الفعل أو تقليص دوره فيه والإبقاء على ما يكون ضرورياً، ويرى أن التراكيب الفعلية التي لا يفهم المعنى المقصود منها إلا بالإعراب مثل الجمل المتضمنة لفاء السببية وأو واو المعية تراكيب قليلة الاستعمال، "ولعلها شواهد على استعمال كانت شائعة قديماً تواترها شيئاً فشيئاً إلى أن كادت تنقرض من الاستعمال نظراً إلى تطور نظام المضارع من حيث إعرابه، وتضاءل دور الإعراب فيه" (المهيري، 1993م: 81)، والمعاني الدقيقة التي تستفاد من المضارع لا يلعب الإعراب فيها دوراً كبيراً، وإنما الأداة المقارنة للفعل والسياق العام للجملة (المهيري، 1993م: 82).

الخاتمة:

خلاصة القول أنّ استدلال الكوفيين أقرب إلى اللغة ومنطقها وأكثر شمولاً لمفهوم الإعراب من استدلال البصريين الذين حصروا المعاني الإعرابية بالفاعلية والمفعولية والإضافية ربما لكي يتماشى مع قاعدتهم في جعل الإعراب أصلاً للأسماء، والبناء أصلاً للأفعال، وللتخلص من معضلة إعراب المضارع الذي يناقض قاعدتهم قالوا بالقياس الشكلي بينه وبين الاسم، ولذا سموه مضارعاً ترسيخاً لاستدلالهم، وإلا فإن الاسم لم يأتي معرباً لاتصافه بالخصائص التي يشاركها فيها المضارع، وإنما لاعتباره المعاني المختلفة بصيغة واحدة، فالاسم لم يعرب لأنه يأتي عاماً نكرةً ويتخصص بـ (ال) كما أنّ الفعل المضارع يأتي عاماً، ويتخصص للمستقبل بسين وسوف؛ لنعرب الفعل المضارع بهذا التشابه الشكلي، ربما كان ورود المضارع مورد الاسم نتيجة اشتراكهما في الإعراب، لا علة للإعراب، وإلا لكان الفعل الماضي أولى بالإعراب من المضارع؛ لأنه قاوم المضارع في الشبه بالاسم بل فاقه فيه، وبهذا لم يسلم عنهم من النقد والاعتراض، وأما الكوفيون فقد ذهبوا إلى أن المعاني الإعرابية يمكن أن تشمل النهي والجزم والعطف والاستئناف فقالوا بأصالة الإعراب في الفعل المضارع؛ لأنه يشارك الاسم في العلة التي من أجلها أعرب، وقد ضربوا قليلاً من الأمثلة على إزالة الإعراب معاني الفعل المشتركة وتخصيصه لمعنى واحد، وقاسوا عليها سائر الحالات طرداً للباب، وكان الأولى بنحاة الكوفة-رغم صعوبته- إيجاد علامات إعرابية لرفع الفعل ونصبه وجره على غرار ما في الاسم من الفاعلية والمفعولية والإضافية، ولعل نحاة البصرة قد تنبهوا إلى صعوبة الأمر فاخترتوا طريق التشابه فاكتسبوا بذلك الحفاظ على اطراد قاعدتهم المشهورة (الأصل في الأسماء الإعراب، وفي الأفعال البناء) وسلموا من المسألة عن إيجاد معان إعرابية لحالات المضارع، "والبحث عن المعاني المستفادة من الإعراب في الفعل يجب أن يتجه لا نحو الوظيفة النحوية، فهي لا تتغير بالنسبة إلى الفعل، وإنما إلى الدقائق المعنوية التي يكتسبها الفعل لا من مدلوله اللغوي، إنما من السياق الذي يرد فيه؛ فالإعراب يرمز مبدئياً إلى كيفية أداء الفعل" (المهيري، 1993م: 80).

ومما يؤيد مذهب الكوفيين في أصالة إعراب الفعل المضارع اختصاصه بالجزم كما اختص الاسم بالجر واشتركا في الرفع والنصب، لو كان فرعاً للاسم لما احتاج إلى الجزم مقابل الجر في الاسم لأن الفرع أحط درجة وأقل شأناً من الأصل، ولأنّ الفعل المضارع لا يكاد يكون له حيز من الزمان فهو في الحقيقة بين زمانين الماضي والمستقبل أي في زمن التكلم فالجزء الذي لم يخرج منه يكون من المستقبل والذي خرج إلى حيز الوجود أصبح من الزمن الماضي فعلى رغم صغر زمنه الفلكي يعد أطول الأفعال استعمالاً فهو يأتي للمستقبل والحال والماضي، وأكثرها تعبيراً للمعاني لذا استحق الإعراب أصالة لا لمضارعه للاسم، ولهذا جعل الزجاجي الفعل قسمين قائلًا: "الفعل على الحقيقة ضربان كما قلنا... وأما الحال فهو المُتكوّن في حال خطاب المتكلم، لم يخرج إلى حيز الماضي والانقطاع، ولا هو في حيز المنتظر الذي لم يأت وقته، فهو المتكون في الوقت الماضي، وأول الوقت

المستقبل، ففعل الحال في الحقيقة مستقبل؛ لأنه يكون أولاً أو أولاً، فكل جزء خرج منه إلى الوجود صار في حيز الماضي، فهذه العلة جاء فعل الحال بلفظ المستقبل". (الزجاجي، 1979م: 86-87).

المصادر والمراجع:

- الأزهرى، خالد بن عبد الله. (2000م) شرح التصريح على التوضيح، تح: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان.
- ناظر الجيش، محمد بن يوسف. (2007م) تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، تح: علي محمد فاخر، وآخرون، دار السلام، مصر-القااهرة.
- ابن مالك، محمد بن عبد الله. (1990م) شرح التسهيل، تح: عبد الرحمن السيد، ومحمد بدي المختون، هجر للطباعة والنشر، القااهرة.
- ابن عُصْفُور، علي بن مؤمن. (1998م) شرح جمل الزَّجَاجِي، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان.
- الملح، حسن خميس. (2001م) نظرية الأصل والفرع في النحو العربي، دار الشروق، الأردن-عمان.
- الأنباري، عبد الرحمن بن محمد. (2002م) الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين، تح: جودة مبروك، مكتبة الخانجي، القااهرة-مصر.
- الأنباري، عبد الرحمن بن محمد. (1957م) أسرار العربية، المجمع العلمي العربي بدمشق.
- أبو البقاء العكبري، عبد الله بن الحسين. (1986م) التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين، تح: عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، دار الغرب الإسلامي، بيروت-لبنان.
- ابن يعيش، يعيش بن علي. (2001م) شرح المفصل للزَّمَخْشَرِي، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان.
- المُبَرِّد، محمد بن يزيد. (1994م) المُقْتَضَب، تح: محمد عبد الخالق عضيمة، وزارة الأوقاف، مصر-القااهرة.
- ابن السَّرَّاج، محمد بن سهل. (1996م) الأصول في النَّحْو، تح: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت-لبنان.
- الزَّجَاجِي، عبد الرحمن بن إسحاق. (1979م) الإيضاح في علل النَّحْو، تح: مازن المبارك، دار النفائس، بيروت-لبنان.
- الرُّمَّانِي، علي بن عيسى. (1415هـ) شرح كتاب سيبويه، تح: محمد إبراهيم شيبه، رسالة الدكتوراه، جامعة أم القرى، كلية اللغة العربية، السعودية،
- الباقولي، أبو الحسن علي بن الحسين. (1990م) شرح المُعَمِّع، تح: إبراهيم أبو عباة، منشورات جامعة الإمام سعود، السعودية.
- أبو حيان، محمد بن يوسف. (د.ت) التذليل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، تح: حسن هنداوي.
- السُّيُوطِي، عبد الرحمن بن أبي بكر. (1992م) همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تح: عبد العال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة، بيروت-لبنان.
- أبو المكارم، علي. (2010م) إعراب الأفعال دار غريب، القااهرة-مصر.
- إبراهيم، أنيس. (1987م) من أسرار العربية، مكتبة الأنجلو المصرية، القااهرة-مصر.
- المهبري، عبد القادر. (1993م) نظرات في التراث اللغوي العربي، ص118، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان.
- الأشموني، علي بن محمد. (1955م) منهج السالك إلى ألفية ابن مالك، تح: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الكتاب العربي، بيروت-لبنان.
- سيبويه، عمرو بن عثمان. (1988م) الكتاب، تح: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي-القااهرة.
- الرُّضِي الإستراباذي، محمد بن الحسن. (1998م) شرح كافية ابن الحاجب، ضع حواشيه: إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان.
- ابن مضاء، أحمد بن عبد الرحمن. (1947م) الرد على النحاة، تح: شوقي ضيف، دار الفكر العربي، القااهرة-مصر.
- السهيلي، عبد الرحمن بن عبد الله. (1992م) نتائج الفكر في النحو، تح: عادل أحمد عبد الموجود، علي محمد معوض، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان.
- الكوراني، إبراهيم بن حسن. (د.ت) تكملة العوامل الجرجانية، تح: أحمد كمي، مكتبة سيدا، ديار بكر، تركيا.
- أيوب، عبد الرحمن. (د.ت) دراسات نقدية في النَّحْو العربي، مؤسسة الصباح، الكويت.